الخروج عن مقتضى الظّاهر وأثره في التّقديم والتّأخير المعنويّين في سورة البقرة

Deviating from the Explicit Required Meaning and its Impact on the moral introduction and delay in surat al-baqarah

الباحث محمود محمد إسماعيل سخيم*

Mahmoud Mohammed Ismail Sukhim*

ملخص البحث:

في القرآن الكريم قد يأتي التّقديم للمتأخّر في الزّمان على المتقدّم، وللأضـعف على الأقوى، والأدنى على الأعلى... وأحيانًا يأتي العكس فيُقدّم ما الأصـل في حقّه التّقديم... هذا النّوع من التّقديم هو ما سـيحاول هذا البحث التّعريف به، وتأصـيله، ومعرفة دوافعه وأغراضـه، وحصـر المواضـع الّتي جاءت منه في سـورة البقرة، ومناقشـتها، مبيّنًا نكتة الخروج عن مقتضـى الظّاهر خلف كل موضع.

كلمات مفتاحية: مقتضى الظّاهر، التّقديم، التّأخير، المعنويّ، سورة البقرة.

Abstract:

In the Holy Qur'an, preference may come and the late in time over the first, and the weaker over the stronger, and the lowest over the higher... Sometimes the opposite comes, giving precedence to what is the original in his right to precedence... This type of precession is what this research will try to define, root it, and find out its motives and its purposes, and listing the places that came from it in Surat Al-Baqara, and discussing them, showing the joke of departing from the apparent requirements behind each place.

Keywords: Explicit Required Meaning, moral introduction, delay, surat al-baqarah.

*باحث دكتوراه في قسم الدّراسات الإسلاميّة، كلّيّة الآداب/ جامعة صنعاء - اليمن.

Email: Sokhaim1984@gmail.com

* PhD researcher in the Department of Islamic Studies at The College of Arts, Sana'a University - Yemen.

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين وبعد... فإنّ التّقديم والتّأخير ظاهرة قد ألفها الذّوق العربيّ فطرة وسليقة، فهي تهدف إلى ترسيخ المعنى في الفكر والنّفسّ، عبر التّحوّل عن المألوف الّذي معه يكون المتلقي أكثر تأثّرًا، ويكون المعنى أكثر دلالة. وعليه فقد حظيت هذه الظّاهرة اهتمامًا كبيرًا في القرآن الكريم، وشغلت اهتمام المفسّرين قديمًا وحديثًا، وشغلت عناية الباحثين تفسيرًا وتأويلًا.

ومن أجل ذلك أزمعنا البحث في نوعٍ من أنواع هذه الظّاهرة، ووسمناه: بـ(الخروج عن مقتضى الظّاهر وأثره في التّقديم والتّأخير المعنويّين في سورة البقرة)، فيختصّ بترتيب المعاني في النّفسّ على غير ما أَلِفَها السّامع، ليُحقّق بذلك دلالة لا تتأتى بمجيئها على الأصل، أمّا إن جاء على الظّاهر المألوف، فقد لا يختلّ المعنى، إلّا أنّه لن يُحقّق تلك الدّلالة الّتي جاء عليها بخلافه. بخلاف الرّتب النّحويّة الّتي يحدث أي تغييرًا فيها تقديمًا أو تأخيرًا تغييرًا في المعنى. ففي قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾} [سورة البقرة:٢١-٢٢]. قدّم ذكر المخاطبين على من قبلهم، وقدّم الأرض على السّماء، وقدّم ذكر السّماء على إنزال الماء، وقدّم الأرض على الفراش. فما الدّلالات والقيم الجماليّة في التّقديم والتّأخير في تلك المعاني، وما الأغراض والدّوافع الّتي كان لأجلها ذلك التّقديم. هذا ما سيبيّن عنه هذا البحث، فإن كانت إصابة فمن الله، وإن وجد الخطأ فمن نفسّي والشّيطان، و الله المستعان.

الدّراسات السّابقة:

لم يجد الباحث دراسة –حسب اطلاعه– استقلّت بدراسة هذه الظّاهرة في سورة البقرة، وما وجده هو في ثنايا مصادر تكلّمت عليه كنوع من أنواع التّقديم والتّأخير، كابن الأثير في المثل السّائر، والعلوي في الطّراز، والزّركشي في البرهان، والسّيوطي في الإتقان، كما سيظهر.

مشكلة البحث:

تبحث هذه الدّراسة عن معنى الخروج عن مقتضى الظّاهر في اللّغة والاصطلاح، وفي الدّراسات القرآنية، وعن معنى التّقديم والتّأخير المعنويّين، كما تبحث عن السّبب أو الدّوافع والأغراض الّذي يقع خلف

تحوّلات النّظم القرآنيّ بالتّقديم والتّأخير للمعاني في سورة البقرة، وما الَّذي استنبطه المفسّرون من وراء ذلك الخروج.

فروض البحث:

ما الخروج عن مقتضى الظّاهر في اللّغة والاصطلاح. وما أبرز المصطلحات الَّتي أطلقها عليه المفسّرون. وما المراد بالتّقديم والتّأخير المعنويّين. وما المواضع الَّتي وقع فيها التّقديم والتّأخير من هذا النّوع في سورة البقرة. وما أبرز الدّوافع والأغراض الَّتي لأجلها وقع ذلك الخروج.

أهداف البحث:

- معرفة الخروج عن مقتضى الظّاهر في اللّغة والاصطلاح، والتّأصيل لمصطلح الخروج عند المفسّرين.
- التّعريف بالتّقديم والتّأخير المعنويّين، والتّعريف بضروبه، ودوافعه، وأغراضه.
- حصر المواضع الَّتي حصل فيها التّقديم والتّأخير المعنويّين، في سورة البقرة، وكشف ما قاله المفسّرون فيها، وبيان النّكات الَّتي أضافوها.

أهمّيّة البحث:

- تكمن أهمّيّة البحث في إثراء معرفة الباحث بهذا النّوع من التّقديم والتّأخير، ومعرفته بأهمّ الأسباب والدّوافع الَّتي تبرر خروج النّظم بالتّقديم والتّأخير المعنويّين.
- الإلمام بأهمّ المواضع الَّتي وقع فيها الخروج بالتّقديم والتّأخير المعنويّين في سورة البقرة.
- إظهار أبرز النّكات الَّتي كشفها المفسّرون للخروج بالتّقديم والتّأخير المعنويّين في هذه الظّاهرة.
- معرفة كل من يُقدم على تفسير القرآن الكريم بأهمّ الأغراض الَّتي تقف خلف ذلك الخروج ليتمكن من القياس عليها في بقية المواضع في القرآن الكريم.

حدود البحث: للبحث حدود مكانية لا يتجاوز سورة البقرة.

منهج البحث: سلك الباحث المنهج الوصفيّ والاستقرائيّ، فهو يصف الجانب النّظريّ، ويستقري المواضع الَّتي وقع فيها الخروج بالتّقديم والتّأخير، متبعًا الخطوات الآتية:

- اعتمد الباحث الرّسم العثمانيّ للآيات وعزوها في المتن مباشرة خلف الآية، وتخريج الحديث من كتب الصّحاح، وتوثيق النّص المقتبس بين " ".
- استعمل الباحث عدّة اختصارات، فيشير اختصار(ت): تحقيق، و(د.ط): دون طبعة، و(د.ت): دون تاريخ، و(د.ط.ت): دون طبعة ودون تاريخ.
- انظر إلى توجيه كل موضع من كتب التّفسير، فإن وجدت قرينة ترجح توجيه على آخر رجحت، وإن لم يترجح اكتفيت بسردها مبينا رأيي في ذلك بقدر ما أراه مناسبًا. أمّا إذا لم أجد قولًا لأحد فأجتهد بما يفتح الله عليّ مستعينًا بدلالة السّياق، وبالنّظر في أغراض ودوافع التّقديم والتّأخير، أو بالقياس على نظائرها ممّا تكلّم فيه المفسّرون.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدّمة، وتمهيد، وقسم تطبيقيّ، كالآتي:

أوّلًا: التّمهيد: واشتمل على القسم النّظريّ، وفيه:

- أوّلًا: التّعريف بالخروج، المقتضى، والظّاهر، في اللّغة والاصطلاح.
- ثانيًا: التّعريف الاصطلاحيّ للخروج عن مقتضى الظّاهر.
- التّعريف بالخروج عن مقتضى الظّاهر عند المفسّرين.
- ثالثًا: التّعريف بالتّقديم والتّأخير المعنويّين.

ثانيًا: القسم التّطبيقيّ، وفيه:

ثمانية عشر موضعًا حصل فيها التّقديم والتّأخير المعنويّين في سورة البقرة.

الخاتمة: وتشتمل على:

- أهمّ النّتائج الّتي توصّل لها البحث
- قائمة المصادر والمراجع.

أوّلًا: التّمهيد:

في المهاد النّظري لهذا البحث سنتكلّم عن التّعريف بالخروج عن مقتضى الظّاهر في اللّغة والاصطلاح، والتّأصيل لثنائية التّقديم والتّأخير المعنويّين كما يأتي:

أوّلًا: تعريف كل من الخروج والمقتضى والظّاهر لغةً واصطلاحًا:

أ. تعريف الخروج لغةً واصطلاحًا:

الخُرُوجُ من الشّيء: نقيض أو ضد الدّخول فِيهِ (الأزدي، محمد بن الحسن، ١٩٨٧م: ١/٤٤٣)، أو النّفاذ عَنِ الشّيْءِ (ابن فارس، أحمد، ١٤٢٣هـ: ٢/١٧٥، ١٧٦)، والخَرْج: خِلاف الدّخْل (الجوهري، إسماعيل بن حماد، ١٩٨٧م: ١/ ٣٠٩). و(الْمَخْرَجُ) موضع الْخُرُوجِ (المرتضى الزّبيدي، د.ت: ٥/٥٠٨)؛ (الجوهري، إسماعيل بن حماد، ١٩٨٧م: ١/٣٠٩)؛ (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١/٢٣٧)؛ (ابن منظور، ١٩٩٩م: ٢/٢٤٩)؛ (الرّازي، محمد بن أبي بكر: ١٩٩٩م: ص٨٩). أما في الاصطلاح: فهو كل خروج عن الأصل اللّغوي لغرض دلالي.

ب. تعريف المقتضى لغةً واصطلاحًا:

المُقتضَى: اسم مفعول، وجمعه مُقتضيات(قلعجي، محمد رواس. وقنيبي، حامد صادق: ١٩٨٨م: ص٤٥٣)، واسْم الْفَاعِل منه: مُقْتَضِي (نكري، عبد النّبي، ٢٠٠٠م: ٣/٢١٦). ويَرِد في اللّغة بعدة معان، منها: الطّلَبُ، تَقُولُ: اقْتَضَيْت الدّيْنَ أَيْ طَلَبْته. واقتضاه: استلزمه، واستدعاه، واستوجبه (عمر، أحمد مختار، ٢٠٠٨م: ٣/١٨٢٩). واقتضى بمعنى: أراد، وشاء، وابتغى، وتوخّى وتضمّن، واحتوى، وصار لابد منه، ولا غنى عنه، ودلّ عليه (رينهارت بيتر آن دوزي: ٢٠٠٠م: ٨/٣٠٣)، والأمر الدّاعي إليه (السّيوطي، جلال الدّين، ٢٠٠٤م: ص٩٣). وسُمي المقتضى مقتضى؛ لأنّ النّص طلبه (البخاري، عبد العزيز بن أحمد، ١٩٩٧م: ٢/٢٣٦).

وفي الاصطلاح: يُعرَّف المقتضى بأنّه: "الهيئة المخصوصة الَّتي نُصدرُ عليها كلامنا، والصّورة المحدّدة الَّتي تَحْكُمُ نُطقَنا"[٣]. أو "الاعتبار المعيّن الَّذي يستدعي مجيء الكلام على صفة مخصوصة مناسبة للحال، كالتّأكيد في حال الإنكار أو التّردّد مثلًا"[٤].

---

[٣] أرشيف منتدى الفصيح-٢، تم تحميله في: محرم، ١٤٣٢ه، ديسمبر، ٢٠١٠م، رابط الموقع: http://www.alfaseeh.com.

[٤] مجموعة من المؤلّفين: مجلة جامعة أمّ القرى ١٩–٢٤. موقع المكتبة الشّاملة الموافق للمطبوع، (د.م)، ٢/٣٢١.

ت. تعريف الظّاهر لغةً واصطلاحًا:

(ظَهَرَ): يدلّ في اللّغة على القوّة والبروز (ابن فارس، ١٤٢٣هـ: ٤٧١/٣)، **وضده الباطن** (الحميري، نشوان، ١٩٩٩م: ٤٢٥٦/٧)؛ (الهنائي، علي، ١٩٨٨م: ص٢٥٦)؛ (الرّازي، زين الدّين، ١٩٩٩م: ص١٩٧)، **كما يرد بعدّة معان، يقال: ظهر الشّيء ظهورًا: تبيّن** (الجوهري، ١٩٨٧م: ٧٣٢/٢)، **وانكشف** (ابن فارس، ١٤٢٣هـ: ٤٧١/٣) **بعد الخفاء** (مصطفى، إبراهيم. وآخرون، د.ت: ٥٧٨/٢). **وظَهَرْتُ على الرّجل: غلبته. وظَهَرْتُ البيت: علوته** (الجوهري، ١٩٨٧م: ٧٣٢/٢)، **ومنه: أظهرنا، إذا سرنا في وقت الظّهْرِ** (ابن فارس، ١٤٢٣هـ: ٤٧١/٣)؛ (الرّازي، زين الدّين، ١٩٩٩م: ص١٩٧). **والأصل فيه كلّه ظهر الإنسان، وهو خلاف بطنه، وهو يجمع البروز والقوّة** (ابن فارس، ١٤٢٣هـ: ٤٧١/٣). **كما يرد بمعنى: الواضح، والشّاخص المرتفع** (ابن النّجار، محمد بن أحمد، ١٩٩٧م: ٤٥٩/٣). **وهو في عُرْفِ النّحويّين: خلاف المضمر** (الحميري، نشوان بن سعيد، ١٩٩٩م: ٤٢٥٦/٧).

وفي الاصطلاح: هو "اسم لكلّ كلام ظهر المراد به للسّامع بصيغته" (البخاري، عبد العزيز بن أحمد، ١٩٩٧م:٧٢/١). **أو "هو ما دلّ بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره"**[٥] (المنياوي، محمود بن محمد، ٢٠١١م: ص١٤٩)؛ (الفراء، محمد بن الحسين، ١٩٩٠م: ١٤٠/١)؛ (ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، ١٣٩٩هـ: ص١٧٨)؛ (الشّيرازي، إبراهيم بن علي، ١٩٥٨م: ص١٤٤)؛ (الجرجاني، علي بن محمد، د.ت: ص١٨٥).. **أو "ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى، مع تجويز غيره"** (ابن شعيب، محمد بن علي، ٢٠٠١م: ٩٣/١)؛ (ابن قدامة: ١٩٥٨: ٥٠٨/١). **فحكمه: "أن يصار إلى معناه الظّاهر، ولا يجوز تركه إلّا بتأويل"**(المنياوي، محمود بن محمد، ٢٠١١م: ص١٤٩).

يظهر ممّا سبق، أنّ الخروج عن مقتضى الظّاهر في اللّغة، دلّ على الحيدودة والانصراف عن الأمر المتعارف على وضوحه وقوّته، وهو المدار الّذي تجري عليه فلك دراستنا، والعنوان الّذي رسمناه لها تحديدًا في سورة البقرة، نجول في مضماره تارة، وبيان أساليبه تارةً أخرى.

ثانيًا: تعريف الخروج عن مقتضى الظّاهر اصطلاحًا:

هناك عدة تعريفات للخروج عن مقتضى الظّاهر، سنقتصر منها على ما يأتي:

الأوّل: هو الانتقال بالألفاظ في النّص من سياقها المألوف الاعتيادي إلى سياق جديد خلاف الظّاهر، مما يثير التّساؤل، ويلفت النّظر والانتباه (رفعت، أسماء محمد، ٢٠١٧م: ص٨٨).

---

[٥] كالأسد في رأيت اليوم أسدا، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس؛ لأن المعنى الحقيقي محتمل للرجل الشّجاع. انظر: (الشّافعي، محمد بن أحمد، ١٤٢٠ه: ص١٤٧).

الثّاني: هو الخروج عن النّمط المألوف، أو انتهاك وكسر النّاطق أو الكاتب لأعراف الكلام الّذي يستخدمه، مع تحقيق الفائدة، أو ما يحسن السّكوت عنه (صلاح، ماجدة، ٢٠٠٩م: ص٢١).

ثالثًا: تعريف الخروج عن مقتضى الظّاهر عند المفسّرين:

حظيت ظاهرة الخروج في الدّراسات القرآنية باهتمام كبير لدى المفسّرين والأصوليّين، وعلماء النّحو، والبلاغة، وتناولوه تحت مسمّيات كثيرة.

وأوّل من أشار إلى هذه الظّاهرة في الدّراسات القرآنية[٦]هو أبو عبيدة[٧]، في كتابه (مجاز القرآن)، فقد عدّ هذا الخروج أحد أشكال (المجاز) في القرآن (أبو عبيدة، معمر بن المثنى، ١٣٨١هـ: ١/٩-١١). كما أنّ أوّل محاولة منهجيّة –فيما أعلم– جَمَعَت شتات أنواع هذه الظّاهرة في باب واحد، هو ابن قتيبة[٨]، في كتابه: (تأويل مشكل القرآن)، فقد خصّص له بابًا عنوانه: (مخالفة ظاهر اللّفظ معناه) (ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ١٩٨١م: ص٢٧٥-٢٩٨). ثمّ الرّماني[٩]، وأشار إليه باستعماله مبدأ (نقض العادة) (الرّماني، علي بن عيسى، د.ت: ص١٠٢). –فقصد نقض العادة المتعارف عليها في الأنواع الأدبيّة وغير الأدبيّة من كلام البشر–.

---

[٦] سبق أبو عبيده في الكلام عن هذه الظّاهرة من النّحويين سيبويه في (الكتاب)، حيث استعمل الخروج عن مقتضى الظّاهر بمعنى (الاتساع). انظر: (سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨م: ص٢١١).

[٧] هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التّيمي البصري، ولد في سنة: ١١٠، من مصنفاته: مجاز القرآن، مات سنة: ٢٠٩، وهو ابن ٩٣. انظر: (القطفي، جمال الدّين علي، ١٩٨٢م: ٣/٢٨٠).

[٨] هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدّينوري، عالم، جامع مشهور بـالنّحو، واللّغة، وله في الحديث محل، وفي التّاريخ مشهور بذلك، سكن بغداد وعاش بها، من مصنفاته: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، توفي سنة: ٢٨٢، وقيل: في ذي القعدة، سنة: ٢٧٠. انظر: (ابن قُطْلُوْبَغَا، زين الدّين قاسم، ٢٠١١م: ٦/١٣٥)؛ (الخطيب البغدادي، ٢٠٠٢م: ١١/٤١١).

[٩] هو: أبو الحسن علي ين عيسى الرّماني، أدرك الزّجاج، وابن السّراج، وقرأ عليهما (الكتاب)، وله تصانيف منها: معاني القرآن وشرح إعرابه، والاشتقاق، والنّكت في إعجاز القرآن، كان يجمع إلى علم النّحو علم الكلام على مذهب البغداديين، توفي سنة: ٣٨٦. انظر: (التّنوخي، المفضل بن محمد، ١٩٩٢م: ص٣١).

وأعقبه الجرجاني[١٠]، وأطلق عليه مصطلحي (العدول) (ومعنى المعنى)، بعد أن وجد أنّ الكلام يصنّف على ضربين، فقال: "الكلام على ضربين: ضربٌ أنتَ تَصِلُ منه إلى الغَرضِ بدلالةِ اللّفظِ وحدَه، وذلك إذا قصَدْتَ أن تُخْبِر عن زيد مثلا بـ(الخروج) على الحقيقة، فقلتَ: (خرج زيدٌ): و بـ(الانطلاقِ) عن عمرو، فقلتَ: (عمروٌ منطلِقٌ)؛ وعلى هذا القياسِ. وضربٌ آخر أنتَ لا تصِلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللّفظِ وحدَه، ولكنْ يدلُّكَ اللّفظُ على معناه الَّذي يَقْتضيه موضوعُهُ في اللّغة، ثمّ تَجدُ لذلك المعنى دلالةً ثانيةً تَصِلُ بها إلى الغَرَض... وإذْ قد عرفْتَ هذه الجملة، فهاهنا عبارةٌ مختصرةٌ وهي: أن تَقولَ المعنى، ومعنى المعنى. تَعنى بـ(المعنى) المفهومَ من ظاهر اللّفظ... وبـ(معنى المعنى) أن تَعْقِل من اللّفظ معنًى ثمّ يُفضي بكَ ذلك المعنى إلى معنى آخر..." (الجرجاني، عبد القاهر، د.ت: ص٢٣١). فمعنى المعنى، الَّذي أشار إليه الجرجاني، يُعدُّ من أتمّ التّعريفات لهذا الخروج، وهو المعنى الخاصّ الفنّيّ الضّمنيّ، الَّذي يحتاج إلى تأويل وابتكار، وحتى يتحقّق ذلك ينبغي الاجتهاد في سبيل خلق المعاني، وهو ما يناقض الفهم التّقليديّ للطّبع والصّنعة.

ثمّ جاء الزّمخشري[١١]، واستعمل له مصطلح (الالتّفات) (الزّمخشري، محمود بن عمرو، ١٩٩٨م: ٦٤/١)، مبيّنًا "أنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن، وتطرية لنشاط السّامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه، من إجرائه على أسلوبٍ واحد" (المصدر نفسه، ١٩٩٨م: ١٩،٢٠/١). أمّا ابن أبي الإصبع[١٢]، فقد أشار له بـ(القلب)؛ لأنّ "العرب متى أرادت المبالغة التّامّة في شيء، قلبت الكلام فيه عن وجهه، ليتنبه السّامع" (ابن أبي الإصبع، عبد العظيم، ١٩٥٧م: ص١٥٣).

وإلى جانب ما ذُكِر من المصطلحات سابقة الذّكر، تردّدت مصطلحات أخرى عند المفسّرين والبلاغيّين، القدامى والمحدّثين، من أبرزها: الإيثار (ابن الجوزي، عبد الرّحمن، ١٤٢٢هـ: ٦/٤)؛ (الزّركشي، محمد بن

---

[١٠] هو: عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني النّحوي الشّافعي الأشعري، وكنيته أبو بكر، من مصنفاته: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة في علم المعاني، مات سنة: ٤٢٩. انظر: (القطفي، ١٩٨٢م: ١٨٤/٢، ١٨٦)؛ (الأدنة، أحمد بن محمد، ١٩٩٧م: ص١٣٣).

[١١] هو: أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزمي النّحوي اللّغوي المتكلم المعتزلي المفسر، ولد سنة ٤٦٧ه، برع في الأدب والنّحو واللّغة، من مصنفاته: الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، والفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، ومتشابه أسماء الرّواة، والمفصل في النّحو، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨ه. انظر: (السّيوطي، جلال الدّين، ١٣٩٦م: ١٢٠/١).

[١٢] هو عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن عبد الله بن محمد، زكي الدّين أبو محمد، المعروف بابن أبي الأصبع العدواني المصري، الشّاعر المشهور، له تصانيف في الأدب وغيره، وله الشّعر الرّائق الفائق إلى الغاية، توفي سنة: ٦٥٤. انظر: (ابن تغري، يوسف الظّاهري، د.ت: ٣٠٧/٧).

عبد الله، ١٩٧٥م: ص٦١، ٣٠٣)؛ (أبو السّعود، محمد، د.ت: ٤٣/٥)؛ (الشّوكاني، محمد، ١٤١٤هـ: ٣٧٦/٣) والغرابة، والتّغيير، والتّخييل، والكذب، والتّجوز، وإعمال الحيلة، ومنافرة العادة (ربابعة، موسى، ٢٠٠٣: ص٥١)، والانزياح، والخرق، والخروج عن سنن اللّغة (صلاح، ماجدة، ٢٠٠٩: ص١٨)، والصّرْف، والانصراف، والتّلَوُّن، ومخالفة مقتضى الظّاهر، وشجاعة العربيّة (ابن وهب، ١٩٧٨: ص١٠٣)؛ (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١٨٦/٢)؛ (ابن الأثير، نصر الله، ١٣٧٥هـ: ص٩٨)؛ (العلوي، المؤيد ب الله، ١٤٣٢هـ: ص١٣١)، وتلقي المخاطَب بغير ما يترقب، والتّحول، وتلوين الخطاب (صلاح، ماجدة، ٢٠٠٩: ص١٠)، والانتهاك، والاختلال، والإطاحة، والشّناعة، والعصيان، والتّحريف، والانكسار، والانزلاق، والتّناقض، والمفارقة، والتّنافر، ومزج الأضداد، والاختلال، والانحناء، والتّغريب، والاستطراد، والاختلاف، وفجوة التّوتر، والجسارة اللّغويّة، والغرابة، والابتكار، والخلاق (المسدي، عبد السّلام، ١٩٥٢: ص٨٠)؛ (ويس، أحمد محمد، ٢٠٠٥: ص٣٢-٣٣).

فكلّ هذه المفاهيم هي في الحقيقة لمسمى واحد هو الخروج عن مقتضى الظّاهر، وتكاد تتفق على أنّه خروج عن المألوف، ونقل الكلام من أسلوبٍ إلى آخر "وما الاختلاف في التّسمية إلّا نتيجة للاختلاف في النّظرة إلى تطبيقاتها وتحليلاتها"(ذريل، عدنان، ١٩٨٩: ص٢٦)، وهذا التّعدد الزّاخر يشير إلى تأصله في الدّراسات العربيّة والغربيّة، فكانت العرب تعتبر تعدّد الأسماء دليلًا على شرف المسمّى، وإلى مدى أهمّيّة ما تحمله هذه المصطلحات من مفهوم[١٣]، وهذا ما يؤكّد أصالة هذه الظّاهرة عند المفسّرين، ويؤسّس للبحث فيها.

رابعًا: التّقديم والتّأخير المعنويّين:

يُطلق على هذا النّوع من التّقديم والتّأخير، ما اختص بدرجة التّقدّم في الذّكر(ابن الأثير، نصر الله، ١٣٧٥هـ: ص١١٧)، وما قدّم والمعنى عليه (الزّركشي، محمد، ١٩٧٥م: ٢٣٩/٣-٢٧٥)؛ (حسن، سامي عطا، ٢٠١٠: ص٤٢٧)، والتّقديم الذّكري (آيدين، محمد، ٢٠١٤: .١٨٣)، والتّقديم والتّأخير في الأشياء، والتّقديم والتّأخير الزّمني أو المعنويّ (نيا، أمير حسن وآخرون، د.ت: ص٦٩٣)، المرتبط بالمعاني (البريكي، فاطمة، ٢٠٠٨: ص٢٩٣).

[١٣] يرى البعض: "أن تعدد الأسماء يجعل القارئ يظن أنه يتعامل في كل مرة مع مصطلح جديد، ولكن من المؤكد أن هذه المصطلحات ليست في مستوى واحد في دلالتها على المفهوم". انظر: (الخرشة، أحمد غالب، ٢٠٠٨: ص٢٢).

وهذا النّوع من التّقديم مرتبط بالرّتب المعنويّة، فيختصّ بالمعاني وترتيبها في النّفس، وهو أمر يختلف من شـــخص لآخر، ولا يهتم بالرّتب النّحويّة، الّتي يُحدِث أي تغيير فيها، تقديمًا أو تأخيرًا، تغييرًا في المعنى. وقد ذكر ابن الأثير[١٤] لهذا النّوع من المعاني[١٥]، ضـروبًا، منها: تقديم السّـبب على المسـبّب، وتقديم الأكثر على الأقلّ، وتقديم الأعجب فالأعجب، وتقديم الأفضـل على المفضـول، وقد ذكر على كلّ منها عددًا من الأمثلة، مشـيرًا إلى أنّ أمثلة هذا الضّـرب من التّقديم، الّذي يختصّ بدرجة التّقدّم في الذّكر لاختصـاصـه بما يوجب له ذلك، ممّا لا يحصـره حدّ، ولا ينتهي إليه شـرح (ابن الأثير، نصـر الله، ١٣٧٥هـ: ٤٣/٢). وبعده جاء العلويّ، وقال في (الطّراز) (العلوي، المؤيد ب الله، ١٤٣٢هـ: ٥٧/٢): "إنّ الألفاظ تابعة للمعاني، والمعاني لها في التّقديم أحوال خمسـة: تقدّم العلّة على معلولها عند القائلين بها، والتّقدّم بالذّات، والتّقدّم بالشّـــرف، والتّقدّم بالمكان، والتّقدّم بالزّمان". وقد عدّ هذا الكلام قاعدة يمهد بها للكلام على التّقديم والتّأخير في حالتيه: الأولى: ما يجب تقديمه، ولو أُخِّر لفسـد المعنى. والثّانية: ما يجوز تقديمه، ولو أُخِّر لما فسـد المعنى ولا تغير. وقد أفرد لكل من الحالتّين تقريرًا، مبيّنًا في الحالة الثّانية، أنّ الشّـيئين إذا كان كلّ واحد منهما مختصًـا بصـفة تقتضـي تقديمه على الآخر فالمتكلم بالخيار في تقديم أيّهما شـاء، كقوله تعالى: { ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ٣٢ } [سـورة فاطر:٣٢]. "فإنما قدّم الظّالم لنفسـه لأجل الإيذان بكثرتهم، وأنّ معظم الخلق على ظلم نفســه، ثمّ ثنّى بعدهم بالمقتصــدين لأنّهم قليل بالإضــافة إلى الظّالمين، ثمّ ثلّث بالسّابقين وهم أقلّ من المقتصدين، فلا جرم قدّم الأكثر، ثمّ بعده الأوسط، ثمّ ذكر الأقلّ آخرًا، ولو عكست هذه القضـية فقدّم السّـابق لشـرفه على الكلّ، ثمّ ثنّى بالمقتصـد لأنّه أشـرف ممن ظلم نفسـه، لم يكن فيه

[١٤] هو: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشّيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدّين، المعروف بابن الأثير الكاتب، ولد في جزيرة ابن عمر، وتعلم بالموصل، من مصنفاته: المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، وكفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب، توفي سنة ٦٣٧ه. انظر: (الزّركلي، خير الدّين، ٢٠٠٢: ص٣١).

[١٥] يظهر أن ابن الأثير ومن بعده قد أخذوا هذه الفكرة عن السّهيلي الّذي تحدث عن تقديم الكلام في اللّسان على حسب تـقدّم المعاني في الجنان، وذكر أن المعاني تتـقدّم بأحد خمسة أشياء: إما بـالزّمان، وإما بـالطّبع، وإما بـالرّتبة، وإما بـالسّبب، وإما بالفضل والكمال، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة، أو بأكثرها سبق اللّفظ الدّال على ذلك المعنى السّابق، وكان ترتب الألفاظ بحسب ذلك. انظر: (السّهيلي، عبد الرّحمن، ١٩٨٤: ص٢٦٧-٢٧٥).

إخلال بالمعنى، فلا جرم روعي في ذلك تقديم الأفضل فالأفضل". ومن بعده جاء الزّركشي[١٦]وعرّفه بذكر بعض أنواعه، فقال: "ومقتضياته كثيرة، قد يسّر الله منها خمسًا وعشرين"[١٧].

ثمّ السّـــيوطي[١٨] وعرّف هذا النّوع بقوله: "أن يورد أوصـــاف الموصـــوف بها على ترتيبها بالخلقة الطّبيعيّة، ولا يدخل فيها وصـفًا زائدًا، ومثاله قوله تعالى: {هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }[غافر:٦٧]" (السّـــيوطي، جلال الدّين، ١٩٧٤: ٤٤٤/١)، ولمّا لم يكن كلّ ترتيب بديع، دلّ ذلك على أنّه أراد بالتّرتيب البديعي هو ما يحاكي الجوهر الّذي يثير التّأمل في الحياة (غازي، تومان. وكاظم، خالدّ، ٢٠١٣: ص٥٣٨).

ثانيًا: الفصـــل التّطبيقيّ للخروج عن مقتضـــى الظّاهر في التّقديم والتّأخير المعنويّين في سورة البقرة:

الموضع الأوّل: قال تعالى: {ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾} [سورة البقرة:٣].

[١٦] هو: أبو عبد الله بدر الدّين محمد بن عبد الله الزّركشي، صاحب التّصانيف، كان فقيها، أصوليا، أديبا، ألف الكتب الكثيرة منها: "البرهان في علوم القرآن، والبحر المحيط في أصول الفقه، توفي سنة: ٧٩٤ هـ. انظر: (ابن العماد، عبد الحي، ١٩٨٦: ص٣٣٥).

[١٧] وهي: ١.السّبق ٢.بالذّات ٣.بالعلة والسّببية ٤.بالرّتبة ٥.بالدّاعية ٦.التّعظيم ٧.الشّرف ٨.الغلبة والكثرة ٩.سبق ما يقتضي تقديمه ١٠.مراعاة اشتقاق اللّفظ ١١.للحث على خيفة من التّهاون به ١٢.لتحقق ما بعده واستغنائه هو عنه في تصوره ١٣.الاهتمام عند المخاطب ١٤.للتنبيه على أنه مطلق لا مقيد ١٥.للتنبيه على أن السّبب مرتب ١٦.التّنقل ١٧.التّرقي ١٨.مراعاة الأفراد ١٩.التّحذير منه والتّنفير عنه ٢٠.التّخويف منه ٢١.التّعجيب من شأنه ٢٢.كونه أدل على القدرة ٢٣.قصد التّرتيب ٢٤.خفة اللّفظ ٢٥.رعاية الفواصل. انظر: (الزّركشي، محمد، ١٩٧٥: ٢٣٩/٣–٢٧٥).

[١٨] هو: أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي بكر بن محمد السّيوطي المعروف بابن الأسيوطي، ولد بالقاهرة، سنة: ٨٤٩، من مصنفاته: الدّر المنثور، والإتقان، توفي ليلة الجمعة، ١٩ من جمادي الأولى سنة: ٩١١ه. انظر: (السّيوطي، جلال الدّين، د.ت: ص٢٢٣-٢٢٦). وقد أشار السّيوطي للمتشابه، بعنوان (الآيات المتشابهات)، في مصنفه (السّيوطي، ١٩٧٤: ص٣٩٠).

في هذا الموضع قدّم الإيمان بالغيب على الصّلاة والإنفاق. وقدّم الصّلاة على الإنفاق، أي أنّه قدّم العبادة الباطنة على العبادة الظّاهرة، والعبادة البدنيّة على العبادة الماليّة.

ولو نظرنا في تقدّم الغيب على الصّلاة والإنفاق؛ نلحظ أن أمر العبادات جميعها، سواءً ما كان منها حقًّا لله كالصّلاة، أو حقًّا للعباد كالزّكاة؛ إنّما يتعلّق قبولها والجزاء عليها، بالإيمان بالغيب، فقدّم الإيمان بالغيب؛ لأنّ عليه مدار القبول لأي طاعة.

وقد يكون التّقديم للتّرتيب الوجوديّ، إذ أنّ العبد يؤمر ويخاطب بالإيمان أوّلًا، فإذا ما استجاب خوطب بعد ذلك بفروع الشّريعة، فإنّ الخطاب بالتّكليف لا يتوجّه لغير المؤمنين.

أما تقديم الصّلاة على الزّكاة، فإنّه من باب تقديم الأهمّ فالأهمّ، فلمّا كانت الصّلاة مطلوبة في كلّ يوم خمس مرات، والزّكاة مطلوبة في كلّ عامٍ مرّة، كان تقديم الصّلاة أولى، كون الشّرع أكثر مطالبة بها على مستوى اليوم واللّيلة بخلاف الزّكاة. قال أبو حيان: "وترتيب الصّلاة على حسب الإلزام، فالإيمان بالغيب لازم للمكلّف دائمًا، والصّلاة لازمة في أكثر الأوقات، والنّفقة لازمة في بعض الأوقات، وهذا من باب تقديم الأهمّ فالأهمّ" (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ص٤١)؛ فكان تأخير الزّكاة؛ لأهمّيّة الصّلاة، (الزّركشي، محمد، ١٩٧٥: ٢٣٥/٣) و"لشمول وجوبها، ولما فيها من الإخلاص والتّضرّع، وهي أفضل العبادات البدنيّة، واقترنت بالزّكاة لأنّها أفضل العبادات الماليّة" (البيضاوي، ناصر الدّين، ١٤١٨هـ: ص٥٨)، فالصّلاة أهمّ ركن في الإسلام، ففيها تتمّ مناجاة العبد لربه في خشوع، ويكون العبد أقدر على تكريم معنى الإنسانيّة في البشر من حوله وأسرع إلى الاستجابة إلى حاجاتهم، فلذا قدّمت على بقية الأركان. أو لأنّ الصّلاة حقّ الله، والزّكاة حقّ العبد، فقدّم حقّ الخالق على حقّ المخلوق، والدّليل على ذلك قوله ‘: "(فدين الله أحق أن يقضى)[١٩]. أو لأنّ الصّلاة سبب للرّزق، والدّليل قوله تعالى: {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَالْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١٣٢﴾} [سورة طه:١٣٢].

وأمّا تقديم قوله (وممّا رزقناهم) على قوله: (ينفقون) وإن كان هذا التّقديم من باب تقديم المفعول على الفاعل للاهتمام، والتّقدير: وينفقون ممّا رزقناكم. إلّا أنّ نكتة هذا الخروج؛ هو إثبات التّأدب مع الله بذكر كريم فعله بعباده أوّلًا، فقدّم فعل الله على فعل العبد، وللحثّ على السّخاء والإنفاق بإثبات الملك لمالكه

[١٩] الحديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النّبي ρ، فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: (نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى). أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، ج.٣. باب: من مات وعليه صوم، رقم: ١٩٥٣، د.ت: ص٣٥).

وواهبه الحقيقيّ، ولمراعاة الفاصلة (المسيري، منير محمود، ٢٠٠٥: ص١٧٤). وأنّ الإنسان قد ينفق ممّا ليس له، ولو قدّم الفعل على المفعول فقيل: (ينفقون مما رزقناهم) لسبق إلى الوهم قبل ذكر المنفق جواز كونه ممّا ليس له، ومع تأخيره يزول هذا الوهم ويرتفع ذلك اللّبس (لاشين، عبد الفتاح، ١٩٨٣م: ص١٩٧-١٩٨).

الموضع الثّاني: قال تعالى: {وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤} [سورة البقرة:٤].

في قوله: (بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ) قدّم الإيمان بالمنزل عليه، على الإيمان بما أنزل على من قبله، وحقّ السّياق التّرتيب من الأبعد إلى الأقرب (يؤمنون بما أنزل من قبلك وما أنزل إليك).

ولو تأملنا سرّ الخروج، نجد أنّه به قد استوفى أقسام الزّمان في السّبق، فإيمان هؤلاء المؤمنين بما أُنزِل على مُحمّد ρ، إيمان في الحال، وما أُنزِل من قبله إيمان في الماضي، وإيمانهم بالآخرة إيمان في الاستقبال (حويش، عمر الملا، ١٩٧٠م: ص٧١)، كما أنّ تقسيم الزّمان بحسب السّبق هو نفس ما كانت عليه العرب في تقسيمها، وورد في أشعارها (كسار، أحمد قاسم، د.ت: ص٦٤)، قال زهير[٢٠]:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عَمِ

كما أنّ الإيمان بما أُنزِل من قبل، لم يعرف إلّا من خلال الإيمان بما أُنزِل على مُحمّدρ، وأنّ صحّة الإيمان بما أُنزِل من قبل متوقفة على ما أُنزِل عليهρ، فهي الحكم في إثبات الصّحيح من الزّائف منها ولهذا قدّمه.

الموضع الثّالث: قال تعالى: { أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ۝١٩} [سورة البقرة:١٩].

(٢٠) هو: زهير بن أبي سلمى المزني، واسم أبي سلمى: ربيعة بن رباح بن قرة بن الحارث. أحد الثّلاثة المقدّمين على سائر الشّعراء، كانت قصائده تسمى بالحوليات؛ لأنه كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها في سنة، من أشهر شعره معلقته: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم)، توفي سنة: ١٣ق هـ. انظر: (شيخو، رزق الله بن يوسف، ١٨٩٠م: ص٤).

في هذه الموضع تمثيل لحالة المنافقين؛ إذ مثّلها بحال مطر غزير منهمر من السّحاب، اشتمل على ظلمات، ورعد، وبرق. وتكرار التّمثيل في هذا الموضع[٢١]؛ رعاية لتفنّنهم في فنون النّفاق، وتنقّلهم فيه من حال، إلى حال، وذلك جدير بأَن تعدّد فيه الأمثال (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٩٩٣م: ص٤٦). والمراد بالظّلمات: ظلمة اللّيل، والسّحب، وظلمة الصّيب نفسه. والرّعد: هو الصّوت الَّذي يُسمع في السّحاب عند اجتماع، أو اصطدام سحابتين محمّلتين بشحنتين كهربيتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة. والبرق: هو الضّوء الَّذي يلمع في السّحاب بسبب الاصطدام ذاته (رضا، محمد رشيد، ١٩٩٠: ص١٤٦)؛ (طنطاوي، محمد، ١٩٩٨: ص٦٦)؛ (الزّحيلي، وهبة، ١٤١٨هـ: ص٩٠).

أما مناسبة ترتيب الألفاظ (ظلمات ورعد وبرق) فمناسبة البرق لوجود الرّعد، ومناسبة الرّعد لوجود الظّلمات، فقدّم هذه وأخّر تلك مناسبة بين الألفاظ.

قال ابن عرفة: هذا التّرتيب باعتبار الأعمّ الأغلب في الوجود، لوجود الظّلام في كل دورة؛ لأنّ كلّ يوم معه ليلة، وذكر الرّعد بعده؛ لأنّه أكثر وجود من البرق، لأنّ البرق لا بد معه من الرّعد، والرّعد قد يكون معه برق وقد لا يكون، أو لأنّ الرّعد في (الظّلمة) أشدّ على النّفوس من الرّعد في الضّوء، (والآية خرجت) مخرج التّخويف فابتدأ (فيها) بما هو أشدّ (في) التّخويف.

كما أنّ هذا التّقديم لأجل الحالة الجوّيّة، وقد أثبتها العلم الحديث، فإذا ما تشكل السّحاب (الصّيب) من بخار الماء المنتشر في الهواء صار قسم منه حاملًا للإلكتيريك المثبت، فعندما يتقاربان يتصادمان دفعة واحدة فيتولّد البرق ثمّ الهجوم والانقلاب دفعةً واحدة، وامتلاء موضعه بآخر لعدم الخلو بهم، وتتموّج الطّبقات فيتولّد صدى الرّعد، ولكن لمّا كان الضّوء أسرع من الصّوت فإنّنا نرى البرق ونسمع صوته (النّورسي، سعيد، ١٩٨٩: ص١٧٥).

الموضع الرّابع: قال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ} [سورة البقرة:٢١-٢٢]

(٢١) سبق التّمثيل عليهم في قوله تعالى: {مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧} [سورة البقرة:١٧]. ذكر المفسرون أن هذا المثل هو النّاري. والّذي نحن بصدده المثل المائي.

في هذا الموضع قدّم ذكر المخاطبين على من قبلهم، والأرض على السّماء؛ لغاية التّنقل من الأقرب إلى الأبعد (ابن عرفة، محمد، ١٩٨٦: ص١٦٤)، ولأن أقرب الأشياء إلى الإنسان نفسه، وعلم الإنسان لأحوال نفسه أظهر من علمه بأحوال غيره، وإذا كان الغرض من الاستدلال إفادة العلم، فكلّ ما كان أظهر دلالة كان أقوى إفادة، وكان أولى بالذّكر، ولأنّهم المواجهون بالأمر بالعبادة فتنبيههم على أحوال أنفسهم آكد وأهمّ. فلهذا السّبب قدّم ذكر نفس الإنسان، ثمّ ثنّاه بآبائه وأمهاته، ثمّ ثلّث بالأرض؛ لأنّها أقرب إلى الإنسان من السّماء، والإنسان أعرف بحال الأرض منه بحال السّماء. أما تقديم الخلقة البشريّة على خلق الأجرام العظام؛ فلما فيها من بدائع الصّنعة ما لا يعبّر عنه وصف لسان، ولا يحيط به فكر جنان، وظهور حسن الصّنعة في الأشياء اللّطيفة الجرم، أعظم منه في الأجرام العظام، ولأنّ اعتبار الإنسان بنفسه في تقلّب أحواله أقرب إلى ذهنه، قال تعالى: {وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ} [سورة الذّاريات:٢١]

أو لأن العرب عادتها تقديم الأهمّ، والمعتنى به هو إصلاح حال البنية البشريّة، عن بقية المخلوقات؛ لأنّها أشرف مخلوقاته {وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ} [سورة الإسراء:٧٠]؛ ولأنّه خلقها منافع لبني آدم، فهي نعم يمتنّ بها عليهم (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ٢٤١/١).

أما تقديم ذكر السّماء على الماء، في قوله: (وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً)؛ لأن السّماء أصله ومنشؤه. أو للتّشويق إلى المؤخر (الماء). أو للتّرقي بعباده ممّا هو على الأرض المذللة له أكثر من حاجته إلى السّماء؛ لأنّ سياق الخطاب كان في مقام التّمنن على عباده. و الله أعلم.

أما تقديم الأرض على الفراش، في قوله: (جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا)والأصل (الَّذي جعل الأرض فراشًا لكم) فـ(لكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(فراشًا)، فلما قدّم أعرب حالًا. يقول أبو حيان: "(جعل) بمعنى صيّر، لذلك نصبت (الأرض)، و(فراشًا) و(لكم) متعلق بـ(جعل)، وأجاز بعضهم أن ينتصب (فراشًا) و(بناءً) على الحال، على أن يكون (جعل) بمعنى (خلق) فيتعدى إلى واحد" (المصدر نفسه، ٢٠٠١: ١٥٨/١). وفي نكتة هذا الخروج أشار (أبو السّعود، محمد، د.ت:٦١/١) أنّ "سبب تقديمه على المفعول الصّريح؛ لتعجيل المسرة ببيان كون ما يعقبه من منافع المخاطبين، وللتّشويق إليه؛ لأنّ النّفس عند تأخير ما حقّه التّقديم لا سيما بعد الإشعار بمنفعة مترقبة له، فيتمكن لديها عند وروده عليها فضل تمكن".

الموضع الخامس: قال تعالى: {فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ} [سورة البقرة:٢٤]

حقّ السّياق التّدلي من الأقوى –وهي الحجارة– إلى الأضعف –وهم النّاس–، لكن النّظم القرآنيّ خرج عن ذلك النّسق وجاء بمخالفه، فقال: (ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ).

ولعل نكتة تقديم النّاس على الحجارة؛ فلأنّهم العقلاء الَّذين يدركون الآلام والمعذّبون، أو لكونهم أكثر إيقادًا للنّار من الجماد؛ لما فيهم من الجلود واللّحوم والشّحوم والعظام والشّعور، أو لأنّ ذلك أعظم في التّخويف. فإنّك إذا رأيت إنسانًا يحرق، اقشعر بدنك وطاش لبك، بخلاف الحجر (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ١٧٦/١)؛ (الألوسي، شهاب الدّين، ١٤١٥هـ: ص١٩٩).

أما التّنصيص على اتقاد النّار يوم القيامة، بالنّاس والحجارة، لا يعني الحصر، فهناك من الجن والشّياطين وقودًا للنّار أيضًا (القرطبي، محمد، ١٩٦٤م: ص٢٣٥)، وإنّما التّخصيص بالنّاس والحجارة؛ تعظيمًا للنّار أنّها تحرق الحجارة مع إحراقها للنّاس، وتنبيهًا على شدّة وقودها، ليقع ذلك من النّفوس أعظم موقع، ويحصل به من التّخويف ما لا يحصل بغيره (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ١٧٦/١)؛ (القرطبي، محمد، ١٩٦٤م:٢٣٥/١)، فالنّاس بسوء أعمالهم، وعبادة بعضهم بعضًا، والحجارة لعبادة النّاس لها (رضا، محمد رشيد، ١٩٩٠: ١٦٤/١).

الموضع السّادس: قال تعالى: {كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٩} [سورة البقرة:٢٨-٢٩].

قدّم ذكر الحياة على خلق الأرض والسّماء، لأنّ الانتفاع من الأرض والسّماء لا تتحقّق إلّا بتحقّق الحياة، قال الرّازي: "وما أحسن ما راعى الله ׳ هذا التّرتيب، فإنّ الانتفاع بالأرض والسّماء إنّما يكون بعد حصول الحياة، فلهذا ذكر الله أمر الحياة أوّلًا، ثمّ أتبعه بذكر السّماء والأرض"(الرّازي، محمد، ٢٠٠٠م: ص٢٤٩). "وذلك يدلّ على أنّ أصل جميع النّعم هو الحياة" (المصدر نفسه، ٢٠٠٠: ٢٢١/١). فرتب الله على إحياء الإنسان خلق الأرض والسّماء؛ للاهتمام (ابن عرفة، محمد، ١٩٨٦: ٩٢/١)، وليبين أنّه ما خلقهما إلّا لأجله، ولينتفع بهما في دنياه (النّسفي، عبد الله، ١٩٩٨: ص٧٦) ، فلو لم يكن هذا الإنسان ما كانت هذه الأجرام. "فالإنسان هو زبدة هذا العالم، وما عداه مخلوق لأجله، ولهذا قال تعالى: (هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا)، والمقصد من الإنسان سوقه إلى كماله الَّذي رشح له" (الرّاغب الأصفهاني، ١٩٩٩: ص٢٤٩). كما أنّ في تقديم خلق الإنسان بيان لقدرته على ما هو أعظم، وهو خلق الأرض والسّماءِ، وما فيهما من النّعم الَّتي يحتاج إليها العباد بعد خلقهم، لأنّ نعمة الخلق والإحياء، لا تتمّ إلّا بخلق ما يتوقف عليه بقاؤهم، وعيشهم

في الحياة الدّنيا. ومن خلال هذه النّعم، يكون النّظر المفيد المؤدى إلى توحيد الله –تعالى– وإخلاص العبادة له وحده (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٩٩٣م: ٦٧/١).

الموضع السّابع: قال تعالى: {وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾} [سورة البقرة:٣٥].

وقع الخروج في قوله: (ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ) وحقّ السّياق (اسكن الجنة أنت وزوجك). ونكتة ذلك أنّ نعمة السّكن الرّوحيّ مع الإنسان أعظم من نعمة السّكن البدنيّ في المكان، وأي نعيم بلا أنيس؟ فالجار قبل أو أهمّ من الدّار، ولهذا السّبب قدّم قوله تعالى: (عِندَكَ) على قوله: (فِي ٱلْجَنَّةِ) في دعاء امرأة فرعون {رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ} [سورة التّحريم:١١]. حيث ذكرت الجار قبل الدّار. قال الألوسي: "في تقديم زوجك على الجنة نوع إشارة إليه، وفي المثل: الرّفيق قبل الطّريق، وأيضًا هي مسكن القلب، والجنة مسكن البدن، ومن الحكمة تقديم الأوّل على الثّاني" (الألوسي، شهاب الدّين، ١٤١٥هـ: ٢٣٤/١)؛ لأنّ "الّذي يليق بالخلق، السّكون إلى الخلق" (القشيري، عبد الكريم، د.ت: ص٨٠). ولهذا قدّم آدم وزوجته ليسكنا ويأنسا معًا، قبل ذكر المكان وهو الجنة، لأنّ المكان مهما كان مريحًا وراقيًا فإنّه لا يعبّر عن سعادة الإنسان بقدر ما يسعده السّكن النّفسّيّ والأنيس القلبيّ الّذي معه تتحقّق المودّة والرّحمة.

الموضع الثّامن: قال تعالى: {وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾} [سورة البقرة:٤٥].

يذكر المفسّرون أنّ المراد بالصّبر هنا الصّوم (الواحدي، علي، ١٩٩٤:ص١٣١)؛ (البغوي، الحسين، ١٤٢٠هـ: ص١١٢)، ويقال لشهر رمضان: شهر الصّبر[٢٢]. وعلى تفسير الصّبر بالصّوم يكون النّظم قد خرج عن التّرتيب المألوف وهو تقديم الصّلاة على الصّوم. ووجه تقديم الصّوم؛ لأنّ تأثيره يكون في إزالة ما لا ينبغي، وتأثير الصّلاة في حصول ما ينبغي، ونفي الأوّل مقدّم على إثبات الثّاني، وإن كانت الصّلاة أهمّ من الصّيام (الرّازي، محمد بن أبي بكر: ١٩٩٩م: ٣٣٥/١).

أمّا على وجه من فسّر الصّبر على بابه، فقيل: بأنّ تقديم الصّبر؛ لسبقه ذكر تكاليف عظيمة شاقّ فراقها على من ألفها، واعتادها من ذكر ما نسوه، والإيفاء بما أخلفوه، والإيمان بكتاب متجدّد، وترك أخذهم الرّشا على آيات الله، وتركهم إلباس الحقّ بالباطل، وكتم الحقّ الّذي لهم بذلك الرّياسة في الدّنيا، والاستتباع

[٢٢] قاله: مجاهد ابن جبر المكي. انظر: (الواحدي، علي، ١٩٩٤: ص١٣١)

لعوامهم، وإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة، وهذه أمور عظيمة فكانت البداءة بالصّبر لذلك (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ٣٤١/١). وقيل: إنّما قدّمه لتنوّعه، فيشمل الصّبر على المعصية، والصّبر على المكروه، والصّبر على فعل الطّاعات، ويأتي على رأسها أداء الصّلوات والّتي تحتاج إلى صبر على أدائها وإتمامها، ولهذا ذكر الصّبر قبلها (المسيري، منير محمود، ٢٠٠٥: ص١٩٨)، فالصّبر هو العدّة في كلّ موطن، فلا يمكن القيام بأي عمل ما لم تسبقه العزيمة والصّبر، يقول البيضاوي عند قوله تعالى: {وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٥٠} [سورة البقرة:٢٥٠] وفيه ترتيب بليغ إذ سألوا أوّلًا إفراغ الصّبر في قلوبهم، الّذي هو ملاك الأمر، ثمّ تثبيت القدّم في مداحض الحرب المسبّب عنه، ثمّ النّصر على العدو المترتب عليهما غالبًا" (البيضاوي، ١٤١٨هـ: ٥٤٨/١)، وما ذكره البيضاوي ظاهر المعنى، فالتّرتيب هنا تسلسليّ لأحداث متعلّق بعضها على بعض آخذ بعضها بعنق بعض، فلا ثبات إلا بصبر.

الموضع التّاسع: قال تعالى: {وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٦٧} [سورة البقرة:٦٧]. إلى قوله تعالى: {وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ٧٢ فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٧٣} [سورة البقرة:٧٢-٧٣].

هذه الآيات تعرض لنا قصّة في بني إسرائيل، كان فيهم شيخ موسر، فقتله بنو أخيه ليرثوه، وطرحوه على باب مدينته، ثمّ جاءوا يطالبون بديته، فأمرهم الله أن يذبحوا بقرة، ويضربوه ببعضها، ليحيى فيخبرهم بقاتله (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١٧٦/١) ؛ (ابن عاشور، محمد، ١٩٨٤هـ: ص٥٤٢)، ولكنا نلحظ أنّ ترتيب وقائع هذه القصّة –في هذا السّياق– جاء مخالفًا للتّرتيب الزّمنيّ المعهود في تنسيق الأحداث، وفق وقوعها في العالم الخارجيّ، إذ أنّ مقتضى الظّاهر يقتضي تقديم ذكر القتيل، ثمّ يتبعه الأمر بذبح البقرة، ويأتي في النّهاية الأمر بضرب القتيل ببعضها، وعليه فإنّ مقتضى الظّاهر للقصّة هو: (وإذ قتلتم نفسًا فادارأتم فيها، فقلنا: اذبحوا بقرة، واضربوه ببعضها (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١٨٢/١). قال الرّازي (الرّازي، محمد، ١٩٩٩م: ٥٥١/٣): "فاعلم أنّ وقوع ذلك القتل لا بد وأن يكون متقدّمًا؛ لأمره تعالى بالذّبح... وإنّما قدّمت قصّة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتيل؛ لأنّه لو عمل على عكسه لكانت قصّة واحدة، ولو كانت قصّة واحدة، لذهب الغرض من بينيّة التّفريع". وقال الواحدي: في قوله: (وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا): "وهذه الآية هي أول القصّة، ولكنّها مؤخّرة فِي الكلام، ومعناه التّقديم" (طنطاوي، محمد، ١٩٩٨: ١٧٥/١). وذكر الكرماني أنّ هذا التّرتيب هو عند الجمهور (الكرماني، محمود، د.ت: ص١٤٩). لكن خالف أبو حيان (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ٤١٨/١) الجمهور،

فقال: "وإنّما حمل من حمل على خلاف الظّاهر، اعتبار ما رووا من القصص الّذي لا يصحّ، إذ لم يرد به كتاب ولا سنّة، ومتى أمكن حمل الشّيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظّاهر إلى غير الظّاهر، إنّما يكون لمرجح، ولا مرجح، بل تظهر الحكمة البالغة في تكليفهم أوّلًا ذبح بقرة. هل يمتثلون ذلك أم لا؟" فهو يرى أن التّرتيب على ظاهره الذّبح أوّلًا، ثمّ القتل، ثمّ الضّرب، فلا وجه للخروج.

ويرى الزّمخشري (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١٥٤/١) أنّ هذا التّرتيب المخالف لمقتضى الظّاهر أنتج قصّتين على مستوى الصّياغة الشّكليّة، لا قصّة واحدة، وروعي في هذا التّرتيب، تحقيق المبالغة في تقريع بني إسرائيل، وتوبيخهم، وهذا الغرض يندرج ضمن سياقٍ عامّ، يشكّل فضاءً صياغيًّا لخطاب بني إسرائيل في القرآن الكريم، لأنّ كلّ "ما قصّ من قصص بني إسرائيل، إنّما قصّ تعديدًا لما وجد منهم من الجنايات، وتقريعًا لهم عليها، ولِمَا وجد فيهم من الآيات العظام، وهاتان قصّتان كلّ واحدة منهما مستقلة بنوعٍ من التّقريع، وإن كانتا متّصلتين متّحدتين، فالأولى: لتقريعهم على الاستهزاء، وترك المسارعة إلى الامتثال، وما يتبع ذلك. والثّانية: للتفريع على قتل النّفسّ المحرمة، وما يتبعه من الآية العظيمة. وإنّما قدّمت قصّة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتيل؛ لأنّه لو عمل على عكسه لكانت قصّة واحدة، ولذهب الغرض في تثنية التّقريع". نخلص من هذا إلى أنّ الزّمخشري انتبه أوّلًا إلى أنّ القصّة وقع فيها مخالفة لمقتضى الظّاهر، من حيث التّرتيب الزّمنيّ للأحداث، وثانيًا: أنّ مخالفة التّرتيب تحكّم فيها مقصد المتكلم، وهو تثنية التّقريع الّذي ينتج عنه إشعار المتلقي بالذّنب العظيم الّذي ارتكبه المعني بالقصّة.

معنى هذا أنّ عنصر القصد عند المتكلم هو الّذي خرج بالتّرتيب الأصليّ، وقلبه عمّا كان عليه في الواقع، والغاية من ذلك إحداث انفعال شعوريّ في نفس المتلقي، لغرض التّقريع أو التّحذير، فالمتلقي في هذا السّياق له حضور واضح على مستويين (خطابي، محمد، ١٩٩١: ص١٤٨)؛ (البحيري، أسامة، ٢٠٠٠م: ص١٤٤) الأوّل: المتلقي الخاصّ، حيث تتجه الصّياغة إلى متلقٍ خاصّ مذكور في القصّة –بني إسرائيل– لتحقيق الغرض العامّ وهو تثنية التّقريع، أي التّنصيص على ذنبين اثنين: أوّلهما: المماطلة في تنفيذ أمر الله بذبح البقرة، وثانيهما: قتل النّفسّ المحرّمة، وفي هذا المستوى من المتلقي تبدو القصّة كقصّتين على مستوى البنية السّطحيّة. والثّاني: المتلقي العامّ أو المتلقي المقامي، حيث تتجه الصّياغة إلى متلقٍ مقامي عامّ –المسلمين، أو كلّ من يستمع إلى القرآن– لإشعاره بالذّنب العظيم الّذي ارتكبه المتلقي الخاصّ المعني بالقصّة، وتحذيره من مغبة الوقوع فيه؛ لأنّه يؤدّي إلى التّعرض لغضب الله ولعنته، وفي هذا المستوى من التّلقي، تظهر ملامح الاتصال والاتحاد في القصّتين، عن طريق الرّبط بينهما، بضمير يعود على ما ذُكر في القصّة الأولى (فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا)، أي اضربوا القتيل ببعض البقرة المذبوحة، وعليه فإن القصّتين غير مستقلتين

استقلالًا تامًّا عن بعضهما شكليًّا؛ لاستمرار عنصر متقدّم في قصّة (ذبح البقرة) في القصّة الثّانية (قصّة القتيل).

يقول أبو السّعود: "وإنّما غُيّر التّرتيبُ عند الحكاية؛ لتكرير التّوبيخِ، وتثنيةِ التّقريعِ، فإن كلَّ واحدٍ من قتل النّفسّ المحرَّمة، والاستهزاءِ برسولِ الله ρ، والافتياتِ على أمره، وتركِ المسارعةِ إلى الامتثال به، جنايةٌ عظيمة، حقيقة بأن تنعى عليهم بحيالها، ولو حُكيت القصّة على ترتيب الوقوعِ، لما علم استقلالُ كلَ منها بما يُخَصُّ بها من التّوبيخ، وإنما حُكي الأمر بالذّبح عن موسى ′، مع أنّه من الله، كالأمر بالضّرب، لما أنّ جناياتِهم كانت بمراجعتهم إليه ′، والافتياتِ على رأيه" (أبو السّعود، محمد، د.ت: ١/١١٤).

الموضع العاشر: قال تعالى: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾} [سورة البقرة:١٤٠].

في قوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ)، خروج، والأصل (ومن أظلم عند الله ممن كتم شهادة حصلت عنده). قال الزّمخشري: "أي كتم شهادة الله الّتي عنده أنّه شهد بها، وهي شهادته لإبراهيم بالحنيفية" (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١/٩٧).

ولو تأمّلنا السّياق، نجده في أهل الكتاب، فلمّا قالوا لأتباعهم: {كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟} [سورة البقرة:١٣٥] ردّ عليهم بقوله: (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا) فأقام الحجة عليهم بملة إبراهيم، فإذا كتموا شهادة أنّ إبراهيم كان على حقّ؛ لأجل الطّعن في الإسلام، فقد كتموا شهادة الله، وأمّا إن اعترفوا بحنيفية إبراهيم فقد قامت عليهم الحجة، ووجب عليهم اتباعه (المصدر نفسه، ١٩٩٨: ١/٩٧)؛ (الرّازي، محمد، ١٩٩٩: ١/٥٠٧)؛ (النّيسابوري، نظام الدّين، ١٤١٦هـ: ص٤١٦).

أو أنّ الشّهادة الّتي كتموها قد تكون شهادة ما في أيديهم من الكتاب المبشّر بنبوّة النّبيّ مُحمّد ρ، بأنّ الله سيبعث فيهم نبيًّا من بني إخوتهم، وهم العرب أبناء إسماعيل، فأنكروها على غير المطّلع على التّوراة، وحرفوها على المطّلع. فبعد أن أقام عليهم الحجة بإبراهيم؛ بيّن أنّ زعمهم حصْر الوحي في بني إسرائيل باطل (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ١/٩٧). فكأنّه يقول: "إنّ هؤلاء إلّا مجادلون في الحقّ بعدما تبيّن، مباهتون للنّبيّ مع العلم بأنّه نبيّ، إذ ما كان لهم أن يشتبهوا في أمره بعد شهادة كتابهم له؛ فإذا كان ظلمهم أنفسهم قد انتهى بهم إلى آخر حدود الظّلم –وهو كتمان شهادة الله– تعصبًا لجنسيتهم الدّينيّة، الّتي ارتبط بها

الرّؤساء بالمرؤوسين بروابط المنافع الدّنيويّة من مال وجاه، والاستفهام هنا يتضمّن التّوبيخ والتّقريع المؤكّدين بالوعيد في قوله: (وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ)"(رضا، محمد رشيد، ١٩٩٠: ٤٠٣/١).

يظهر ممّا سبق أنّ وجه تقديم الشّهادة يعود للسّياق، لأنّ المقام في شهادة بني إسرائيل وكتمانهم إياها، سواءً شهادتهم بحنيفية إبراهيم –عليه السّلام–، أو شهادتهم أنّ الله سيبعث من بني إخوتهم وهم العرب نبيًّا، وهو النّبيّ مُحمّد ρ، كما هو مقرّر في كتابهم، لهذا قدّم الشّهادة لأنّ المقام بها أعنى، و الله أعلم.

الحادي عشر: قال تعالى: { يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ } [سورة البقرة:٢١٧].

في هذا الموضع وقع الخروج في قوله: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ) ومقتضى الظّاهر أن يقال: (وصدّ عن سبيل الله، وكفر به، وصدّ عن المسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر عند الله).

والمقصود تبكيت الله المشركين، بذكر جرائمهم، الَّتي أوّلها: الصّدّ عن سبيل الله، وثانيها: الكفر، وثالثها: الصّد عن المسجد الحرام، ورابعها: إخراج المسلمين من المسجد الحرام.

وابتدأ الله ببيان صدّهم عن سبيله؛ للإشارة إلى أنّهم يُعاندون الحقّ في ذاته، ويمنعون أن تقام العلاقات بين النّاس على أسس من الفضيلة (أبو زهرة، محمد، د.ت: ص٦٨٨). قال ابن عاشور: "والدّاعي إلى هذا التّرتيب هو أن يكون نظم الكلام على أسلوب أدقّ من الظّاهر، وهو الاهتمام بتقديم ما هو أفظع من جرائمهم، فإنّ الكفر ب الله أفظع من الصّدّ عن المسجد الحرام، فكان ترتيب النّظم على تقديم الأهمّ فالأهمّ، فإن الصّدّ عن سبيل الله يجمع مظالم كثيرة؛ لأنّه اعتداء على النّاس فيما يختارونه لأنفسهم، وجحد لرسالة رسول الله، والباعث عليه انتصارهم لأصنامهم { أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ۝٥ } [سورة ص:٥].فليس الكفر ب الله إلا ركنًا من أركان الصّدّ عن الإسلام، فلذلك قدّم الصّدّ عن سبيل الله، ثمّ ثنّى بالكفر ب الله ليفاد بدلالة المطابقة بعد أن دلّ عليه الصّدّ عن سبيل الله بدلالة التّضمّن، ثمّ عدَّ عليهم الصّدّ عن المسجد الحرام ثمّ إخراج أهله منه"(ابن عاشور، محمد، ١٩٨٤هـ: ٣٣٠/٢). فيكون الخروج عن هذا التّرتيب للتّرقي من الأعلى إلى

الأدنى، فالصّدّ، أشدّ من الكفر لجحدهم الرّسالة، ومعاندتهم للحقّ، واعتدائهم على من أراد الإيمان بها كي لا تقام العلاقات بين النّاس على أسس من الفضيلة.

الثّاني عشر: قال تعالى: {وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾} [سورة البقرة:٢٢٢].

في قوله: (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ) قدّم التّوبة على التّطهّر، والأصل العكس؛ لأن التّوّاب: هو الَّذي يعمل الذّنب ثمّ يستغفر منه، والمتطهّر: هو الَّذي لا يعمل الذّنب.

واتكاءً على معنى اللّفظين فإنّ مقتضى الظّاهر تقديم الَّذي لا يعمل الذّنب أوّلًا وهو المتطهّر، ثمّ المذنب ثانيًا، قال القرطبي: "فإن قيل: كيف قدّم بالذّكر الَّذي أذنب على من لم يذنب، قيل: قدّمه لئلا يقنط التّائب من الرّحمة، ولا يعجب المتطهّر بنفسه، كما ذكر في آية أخرى: {فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ } [سورة فاطر:٣٢]" (القرطبي، محمد، ١٩٦٤م: ٩١/٣).كما يمكن القول أنّه قدّم التّوبة لأنّها سبب للطّهارة وعلّة لها، فلو لم يكن توبة لم تكن طهارة. قال الرّازي: "المراد منه التّنزيه عن الذّنوب والمعاصي، وذلك لأن التّائب هو الَّذي فعله ثمّ تركه، والمتطهّر هو الَّذي ما فعله تنزّهًا عنه، ولا ثالث لهذين القسمين" (الرّازي، محمد، ١٩٩٩م: ٤٢٠/٦).

الثّالث عشر: قال تعالى: {نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾} [سورة البقرة:٢٢٣].

وقع الخروج في قوله: (وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ) والظّاهر هو الإعلام بملاقاة الله أوّلًا، فتقواه، فالتّقديم والعمل. ووفق هذه التّرتيب للجمل يحصل تحقّق مضامينها في الخارج.

قال ابن عاشور: "رتبت الجمل الثّلاث على عكس ترتيب حصول مضامينها في الخارج، فإنّ الظّاهر أن يكون الإعلام بملاقاة الله هو الحاصل أوّلًا، ثمّ يعقبه الأمر بالتّقوى، ثمّ الأمر بأن يقدّموا لأنفسهم، فخولف مقتضى الظّاهر للمبادرة بالأمر بالاستعداد ليوم الجزاء، وأعقب بالأمر بالتّقوى إشعارًا بأنّها هي الاستعداد، ثمّ ذكروا بأنّهم ملاقوا الله فجاء ذلك بمنزلة التّعليل (ابن عاشور، محمد، ١٩٨٤هـ: ٣٧٥/٢).

الرّابع عشر: قال تعالى: {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾} [سورة البقرة:٢٣٥].

في قوله: (فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ) قدّم التّعريض، على الإكنان، والأصل الإكنان ثمّ الإعلان، جريًا على التّرتيب المألوف. والتّعريض ضدّ التّصريح، وهو "ما كان من لحن الكلام[٢٣] الّذي يفهم به السّامع الفهم ما يفهم بصريحه" (الطّبري، محمد، ١٩٦٤م: ص١٠٢). أي: أن تضمر كلامك كي يصلح للدّلالة على المقصود وعلى غير المقصود، إلّا أنّ إشعاره بجانب المقصود أتمّ وأرجح (النّيسابوري، نظام الدّين، ١٤١٦هـ:١/٦٤٦). فالمُعَرِّض بالكلام يوصل إلى صاحبه كلامًا يفهم معناه (القرطبي، محمد، ١٩٦٤م: ١٨٨/٣). والإكنان: السّتر، والإخفاء، والإضمار في القلب. والمعنى: فلم تذكروه بألسنتكم لا معرضين ولا مصرحين (الزّمخشري، محمود، ١٩٩٨م: ٢٨٣/١).

والمراد بالنّساء الّذي رفع الجناح عمن أظهر بالتّعريض لخطبتهن، أو أكنّ ذلك في نفسه[٢٤]، هن المعتدّات لوفاة أزواجهن، ومثلهن المطلقات طلاقًا بائنًا، وأمّا الرّجعيات فلا يجوز التّعريض لهن؛ لأنّهن لم يخرجن عن عصمة بعولتهن بالمرّة.

أمّا نكتة تقديم التّعريض على الإكنان، قال الرّازي (الرّازي، محمد، ١٩٩٩: ٤٧١/٦): فإن قيل: إنّ التّعريض بالخطبة أعظم حالًا من أن يميل قلبه إليها ولا يذكر شيئًا، فلمّا قدّم جواز التّعريض بالخِطبة كان قوله بعد ذلك: (أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ) جاريًا مجرى إيضاح الواضحات. قلنا: إنّما المراد أنّه أباح التّعريض، وحرّم التّصريح في الحال، ثمّ قال: (أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ) والمراد أنّه يعقد قلبه على أنّه سيصرّح بذلك في المستقبل، فالآية الأولى إباحة للتّعريض في الحال، وتحريم للتّصريح في الحال، والآية الثّانية إباحة لأن يعقد قلبه على أنّه سيصرّح بذلك بعد انقضاء زمان العدّة، ثمّ أنّه تعالى ذكر الوجه الّذي

---

[٢٣] لحن الكلام: الإيماء في الكلام دون التّصريح.

(٢٤) قال أبو حيان: ولا يجوز أن يكون الإكنان في النّفس هو الميل إلى المرأة، لأنه كان يكون من قبيل إيضاح الواضحات، لأنّ التّعريض بالخطبة أعظم حالًا من ميل القلب. [وقد سبقه بهذا القول الإمام الرّازي، ونبه على أن الإكنان المراد به العقد في قلبه أنه سيصرح بذلك في المستقبل. كما هو مبيّن] انظر: (أبو حيان، أحمد، ٢٠٠١: ٥٢١/٢).

لأجله أباح ذلك، فقال: (عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ) لأنّ شـــهوة النّفس إذا حصـــلت في باب النّكاح لا يكاد يخلو ذلك المشـتهي من العزم والتّمني، فلما كان دفع هذا الخاطر كالشّـيء الشّـاق أسـقط تعالى عنه هذا الحرج وأباح له ذلك.

نخلص ممّا قاله الرّازي، أنّه قدّم التّعريض بالخطبة لأنّه أعظم حالًا من الإكنان، فهو تدلي من الأعلى إلى الأسـفل، إذ التّعريض التّلويح، أو التّكلم، بأن يقول الرّجل للمرأة: قولا تفهم منه عرضًـا أنّه راغب فيها، كقوله: أني أريد التّزويج، أو إنّك لجميلة، أو إنّك لصـالحة، أو إنّ الله لسـائق إليك خيرًا، وغير ذلك. أمّا الإكنان فإن كان الميل القلبيّ أو العقد في قلبه على أنّه سيصرّح بذلك في المستقبل، فهو في كلا المعنيين كتمان وستر وإخفاء، فكان حقّه التّأخّر.

كما يمكن القول أن تأخير الإكنان على التّعريض مراعاة لحرمة العدّة، فهو يقول للمخاطبين إن كان التّعريض بالخطبة يجوز لكم، إلّا أنّ الإكنان به أفضـــل، ولو جاء وفق التّرتيب المألوف، الكتمان ثم الإعلان، لما فهم هذا المعنى. يقول ابن عاشـور: "وأخّر الإكنان في الذّكر؛ للتّنبيه على أنّه أفضـل وأبقى على ما للعدّة من حرمة، مع التّنبيه على أنّه نادر وقوعه، لأنّه لو قدّمه لكان الانتقال من ذكر الإكنان إلى ذكر التّعريض جاريًا على مقتضى ظاهر نظم الكلام، في أن يكون اللّاحق زائد المعنى على ما يشمله الكلام السّـابق، فلم يتفطن السّـامع لهذه النّكتة، فلمّا خولف مقتضـى الظّاهر علم السّـامع أنّ هذه المخالفة ترمي إلى غرض، كما هو شأن البليغ في مخالفة مقتضى الظّاهر، وقد زاد ذلك إيضـاحًا بقوله عقبه: (عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ) أي: علم أنّكم لا تســتطيعون كتمان ما في أنفســكم، فأباح لكم التّعريض تيســيرًا عليكم، فحصـــل بتأخير ذكر (أو أكننتم) فائدة أخرى وهي التّمهيد لقوله: (عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ) وجاء النّظم بديعًا معجزًا" (ابن عاشور، محمد، ١٩٨٤هـ: ٤٥٢/٢).

الخامس عشر: قال تعالى: {مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥} [سورة البقرة:٢٤٥].

في قوله: (وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ) قدّم القبض –وهو المنع– على البسط –وهو العطاء–، والأصل تقديم العطاء على المنع؛ لأنّ البسط من معانيه الرّحمة والكرم والجود، بخلاف القبض. قال الزّركشي: وقدّم القبض؛ "لأنّه سُبِق بقوله: (مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ) وكان هذا بسطًا فلا يناسب تلاوة البسط، فقدّم القبض لهذا، وللتّرغيب في الإنفاق؛ لأنّ الممتنع منه سببه خوف القلّة، فبيّن أنّ

هذا لا ينجيه، فإنّ القبض مقدّر ولا بدّ"(الزّركشي، محمد، ١٩٧٥م: ٢٦٣/٣). وقال أبو السّعود: "ولعل تأخيرَ البسط عن القبض في الذّكر للإيماء إلى أنّه يعقُبه في الوجود؛ تسليةً للفقراء"(أبو السّعود، محمد، د.ت: ٢٣٨/١). وقيل: قدّم القبض للتّرهيب من الإقتار (النّيسابوري، نظام الدّين، ١٤١٦هـ: ٦٦٣/٢). وقيل: بأنّ البسط هو البركة في المال، والخلف في الدّنيا بالحلال، والقبض هو القبول والأخذ في الآخرة (المسيري، منير محمود، ٢٠٠٥: ص٢٢٤٤). وقيل: قدّم القبض ترجيحًا له، أي: ذلك القبض الَّذي ينالكم بالصّلاة، والزّكاة، راجع لكونه يعود عليكم بالبسط في الدّنيا، والثّواب في الآخرة (ابن عرفة، محمد، ١٩٨٦: ٢٩٥/١). ونرى أنّه لا مشاحة بين مجموع هذه النّكات.

السّادس عشر: قال تعالى: { فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾} [سورة البقرة:٢٥١].

قدّم الله تعالى (الملك) على (الحكمة) أي النّبوّة، مع أنّ المُلْك أدنى حالًا من النّبوّة، والأصل تقديم النّبوّة على المُلْك. أبان الرّازي (الرّازي، محمد، ٢٠٠٠م: ٣٠٢/٢) عن ذلك فقال: "لأن الله تعالى بيّن في هذه الآية كيفية ترقي داود إلى المراتب العالية، وإذا كان المتكلّم في كيفيّة التّرقي فكلّما كان أكثر تأخرًا في الذّكر كان أعلى حالًا وأعظم رتبة".

وأرى بأنّ تقديم المُلْك هنا يعود للسّياق، لأنّ المقام يدور حول المُلْك؛ لأنّه لما توفي نبيّ الله موسى، طلب بنو إسرائيل من نبيّهم[٢٥] مَلِكًا يقاتلون معه، ليستردوا مُلكهم ومملكتهم، من العمالقة أتباع جالوت، الَّذي قد كانوا أخرجوهم، فأخبرهم نبيّهم ببعث طالوت ملكًا عليهم، فاعترضوا عليه؛ بحجة أنّهم أحقّ بالمُلْك منه، لأنّهم من نسل الملوك، وهو ليس من نسل ملك ولا نبيّ، وليس له سعة في المال. فردّ عليهم نبيّهم: بأنّ الله اصطفاه دونكم، وزاده بسطة في العلم والجسم، وإن من أدلّ علامات مُلكه وحسن قيادته؛ أن يأتيكم التّابوت الَّذي قد كان سُلِبَ منكم، فيه رضاض الألواح، وعصا موسى، وثيابه، وشيء من التّوراة تسكن إلى نفوسكم، فلما التّقى الجيشان انهزم جيش جالوت بقتل داوود جالوت، وبذلك انتصر جيش طالوت.

[٢٥] قيل: أن لفظ نبي ورد بصيغة التّنكير إشارة إلى أن محل العبرة ليس هو شخص النّبي، وإنما المقصود معرفة حال أولئك القوم، وما جرى لهم مع نبيهم من أحداث من شأنها أن تدعو إلى الاعتبار والاتعاظ. والمراد بالنّبي على الرّاجح هو (شمويل بن حنة). انظر: (طنطاوي، محمد، ١٩٩٨: ٥٦٤/١).

فأخبر الله أنّ بني إسرائيل لمّا كانوا يبحثون عن مَلِكٍ ذو سعة من المال، أظهر الله داوود عليهم في سعة من المال، وإضافة إلى ذلك، آتاه الله النّبوّة، فجمع له بين المُلْك والنّبوّة، ولم يجتمع ذلك لنبيّ، قال تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا **مَلِكًا** نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ **مَلِكًا** ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ **ٱلْمُلْكُ** عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ **بِٱلْمُلْكِ** مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ **ٱلْمَالِ** ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى **مُلْكَهُۥ** مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ **مُلْكِهِۦٓ** أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾} [سورة البقرة:٢٤٦-٢٤٨]. يظهر ممّا سبق أنّ تقديم المُلْك، ليس لفضل المُلْك على النّبوّة، إنّما لكون السّياق اقتضى ذلك، فكان تقديم المُلْك هو الأهمّ، لأنّه به أعنى في هذا المقام. و الله أعلم.

السّابع عشر: قال تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ} [سورة البقرة:٢٨٢].

في قوله: (أَوْكَصَيِّبٍ) تقدّمت الكتابة على التّملية مع أنّها متأخّرة عنها واقعًا فإنّما تكون الكتابة بعد الإملاء، وذلك مقتضى الظّاهر.

ونكتة ذلك هو الاهتمام بأمر الكتابة وعدم التّفريط فيها، فإنّ كثيرًا من المنازعات والخلافات الماليّة إنّما تنشأ بسبب النّسيان الّذي هو مظنة ضياع الحقوق وما يترتّب عليه من فساد العلاقات. قال الثّعالبي: "ولمّا كانت النّفوس مستشرفة إلى معرفة أسباب الحوادث، قدّم في هذه العبارة ذكر سبب الأمر المقصود إلى أن يخبر به، وهذا من أبرع الفصاحة إذ لو قال لك رجل: أعدّدت هذه الخشبة أن أدعم بها هذا الحائط لقال السّامع: ولم تدعم حائطًا قائمًا؟ فيجيب ذكر السّبب فيقال: إذا مال، فجاء في كلامهم تقديم السّبب أخصر

من هذه المحاورة" (الثّعالبي، عبد الرّحمن، ١٤١٨هـ: ص٢٢٢). فقدّم الصّغير على الكبير، وإن كان الكبير أهمّ والكتابة به أعني خيفة التّساهل، ولمزيد الاعتناء، فهو انتقال من الأدنى إلى الأعلى (الألوسي، شهاب الدّين، ١٤١٥هـ: ١/٦٠).

أهمّ النّتائج الّتي توصّل لها البحث

- التّقديم والتّأخير المعنويّين إنّما يأتي مراعاة للمعنى، وللمتلقي، وحالة المخاطب.
- يأتي بنكات ولطائف لا يمكن أن تتأتى بإمرار النّظم على الأصل، كمراعاة للتّرتيب الوجوديّ، كتقديم الإيمان بالغيب على فروع الشّريعة المترتّبة عليه، (يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ). وتقديم الظّلمات على الرّعد، والرّعد على البرق، (ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ).
- ومراعاة الأهمّ فالأهمّ، كتقديم حقّ الله على حقّ خلقه، في قوله: (وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ)، وفعل الله على فعل عباده، في قوله: (رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ). والصّلاة على الزّكاة في سائر القرآن. والسّكن النّفسيّ على البدنيّ في قوله: (ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ). والتّخلية على التّحلية، في قوله: (بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ). والحيّ على الجماد، في قوله: (ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ). والمسارعة للاستعداد لليوم الآخر.
- وجريًا على عادات العرب، كما هو في استيفاء أقسام الزّمان، الحاضر أوّلًا، ثمّ الماضي، فالمستقبل، في قوله: (يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ).
- ومراعاة التّنقل من الأقرب إلى الأبعد، فيقدّم المخاطبين في الحال على من قبلهم، (ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ). والأرض على السّماء، (جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً).
- وتعجيل المسرة، أو للتّشويق كتقديم الأرض على الفراش، (ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا).
- ومراعاة ما يكون أصلًا للمتأخّر، كتقديم السّماء على الماء (وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً).
- والتّنقل من الأضعف إلى الأقوى، كتقديم خلق الإنسان على خلق الأرض والسّماء.
- ومراعاة السّياق، كتقديم الصّبر على الصّلاة (بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ)، والقبض على البسط (وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ)، والمُلك على الحكمة (وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ).
- والمبالغة في التّقريع والتّوبيخ، كتقديم ذبح البقرة على قتلها (أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً .... وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا).

- والتّقديم للأفظع فالأفظع، كتقديم الصّدّ على الكفر، (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ).
- والسّبب على المسبّب، كالصّلاة على الإنفاق، (وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ). والتّوابين على المتطهّرين، (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ).
- واعتبار الأعمّ الأغلب في الوجود، أو للتّخويف، كتقديم الظّلمات على الرّعد والبرق.
- والتّدلي من الأعلى إلى الأسفل، كتقديم التّعريض على الإكنان، في خطبة المعتدّة من موت أو من طلاق بائن بينونة كبرى، (عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ).
- التّرقي من الأدنى إلى الأعلى كتقديم الكتابة للدّين على الإملاء (أَوۡ كَصَيِّبٖ).
- ومراعاة عدم الإقناط والتّأييس من رحمة الله، كتقديم التّائب من الذّنب على من لا يقع في الذّنب.

أمّا التّأخير فقد يأتي لمراعاة حرمة الحكم الشّرعيّ، كتأخير الإكنان على التّعريض؛ مراعاة لحرمة العدّة. وللتّسلية والمواساة، كتأخير البسط على القبض؛ مواساة للفقراء بأنّ بعد القبض بسط.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، نصر الله بن محمد: **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، مطبعة المجمع العلمي، د.ط، ١٣٧٥هـ، ت: مصطفى جواد.
- ابن الأثير، نصر الله بن محمد: **المثل السّائر**، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنّشر والتّوزيع، د.ط.ت، ت: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة.
- ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد: **بديع القرآن**، مصر، مكتبة نهضة مصر، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، ت: حفني محمد شرف.
- ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي: **زاد المسير**، ج.٤. بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ، ت: عبد الرّزاق المهدي.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد: **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، ج.٦. دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ت: محمود الارناؤوط.
- ابن سيدة، علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم**، ج.٢. بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ت: عبد الحميد هنداوي.
- ابن عاشور، محمد الطّاهر: **التّحرير والتّنوير**، ج.١. تونس، الدّار التّونسية، د.ط، ١٩٨٤هـ.
- ابن عرفة ، محمد بن محمد: **تفسير الإمام ابن عرفة**، ج.١. تونس، مركز البحوث بالكلية الزّيتونية، ط١، ١٩٨٦م، ت: حسن المناعي.

- ابن فارس، أحمد: **معجم مقاييس اللّغة**، إتحاد الكتاب العربي، ط.د، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ت: عبد السّلام محمد هارون.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **تأويل مشكل القرآن**، المكتبة العلمية، ط٣، ١٩٨١م.
- ابن قُطْلُوْبَغَا، زين الدّين قاسم: **الثّقات ممن لم يقع في الكتب السّتة**، ج.٦. اليمن، صنعاء، مركز النّعمان للبحوث والدّراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م، ت: شادي بن محمد.
- ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، ج.١١. بيروت – لبنان، دار إحياء التّراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- ابن وهب: **البرهان في وجوه البيان**، مصر، القاهرة، دار النّهضة، د.ط، ١٩٧٨م.
- أبو حيان: البحر المحيط، ١٧٦/١؛ والألوسي، شهاب الدّين محمود: **روح المعاني**، ج.١. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**، ج.١. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٨١هـ.
- أبو حيان، أحمد بن يوسف: **البحر المحيط**، ج.١. بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض.
- أبو زهرة، محمد بن أحمد: **زهرة التّفاسير**، ج.٢. دار الفكر العربي، د.ط.ت.
- أبو السّعود، محمد بن محمد: **إرشاد العقل السّليم**، ج.٥. بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ط.ت.
- اتجاهات البحث الأسلوبي. بدون معلومات
- الأدنة، أحمد بن محمد: **طبقات المفسّرين**، السّعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، ت: سليمان صالح الخزي.
- آيدين، محمد. **أثر معرفة الأساليب البيانية في فهم القرآن الكريم**، ماليزيا، كولالمبور، جامعة مالايا، المؤتمر القرآني الدّولي مقدس: ٤ المنعقد في: ١٤–١٥، إبريل ٢٠١٤.
- البحيري، أسامة: تحولات البنية في البلاغة العربية، طنطا، دار الحضارة للطبع والنّشر، ط١، ٢٠٠٠م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، ج.٣. باب: من مات وعليه صوم، رقم: ١٩٥٣، بيروت–اليمامة، دار ابن كثير، ط٣، د.ت، ت: مصطفى ديب البغا.
- البريكي، فاطمة: **إشكالية التّقديم والتّأخير في الدّرس البلاغي التّراثي**، مجلة جامعة الملك سعود، م:٢٠، الآداب، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- البغوي، الحسين بن مسعود: **معالم التّنزيل**، ج.١. بيروت، دار إحياء التّراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ، ت: عبد الرّزاق المهدي.
- البيضاوي، ناصر الدّين عبد الله: **أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل**، ج.١. بيروت، دار إحياء التّراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ، ت: محمد عبد الرّحمن المرعشلي.
- التّنوخي، المفضل بن محمد: **تاريخ العلماء النّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، ج.١. القاهرة، هجر للطباعة والنّشر، ط٢، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.
- الثّعالبي، عبد الرّحمن بن محمد: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، ج.١. بيروت، دار إحياء التّراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ، ت: محمد علي معوض، وعادل عبد الموجود.
- الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، المكتبة العصرية، الدّار النّموذجية، ط١، د.ت، ت: ياسين الأيوبي.

- حسن، سامي عطا: **التّقديم والتّأخير في النّظم القرآني بلاغته ودلالتّه**، مجلة دارسات علوم الشّريعة والقانون، مج:٣٧، ع:٢، ٢٠١٠م.
- حسن، ماجدة صلاح: **العدول الصّرفي في القرآن الكريم**، جامعة السّابع من إبريل، المجلة الجامعة، ع:١١، ٢٠٠٩م.
- حويش، عمر الملا: **أثر البلاغة في تفسير الكشاف**، بغداد، دار المصري، د.ط، ١٩٧٠م.
- الخرشة، أحمد غالب: **اسلوبية الانزياح في النّص القرآني**، (رسالة دكتوراه)، بإشراف: زهير المنصور، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨م.
- خطابي، محمد: **لسانيات النّص** (مدخل إلى انسجام الخطاب)، بيروت، المركز الثّقافي، ط١، ١٩٩١م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي: **تاريخ بغداد**، ج.١١. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ت: بشار عواد.
- ذريل، عدنان: **النّقد والأسلوبية بين النّظرية والتّطبيق**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب، ط١، ١٩٨٩م.
- الرّازي، محمد بن عمر: **مفاتيح الغيب**، ج.١. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الرّاغب الأصفهاني، الحسين بن محمد: **تفسير الرّاغب الأصفهاني**، جامعة طنطا، كلية الآداب، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ت: محمد عبد العزيز بسيوني.
- ربابعة، موسى: **الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها**، إربد، دار الكندي للنشر والتّوزيع، ط١، ٢٠٠٣م.
- رضا، محمد رشيد: **تفسير المنار**، ج.١. الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٩٠م.
- رفعت، أسماء محمد: **العدول عن المطابقة بين الضّمير ومرجعه**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السّويس، ع:٢١، إبريل- مايو-يونيو، ٢٠١٧م.
- الرّماني، علي بن عيسى: **النّكت في إعجاز القرآن**، مصر، دار المعارف، ط.د، ت: محمد حلف الله، ومحمد زغلول.
- الزّحيلي، وهبة بن مصطفى: **التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج**، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٤١٨هـ.
- الزّركشي، بدر الدّين محمد: **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج.٦. الكويت، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ت: عبد القادر عبد الله العاني.
- الزّركشي، محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، بيروت، لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٧٥م.
- الزّركلي، خير الدّين بن محمود: **الأعلام**، ج.٨. دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الزّمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّنزيل**، ج.١. بيروت، دار المعرفة، د.ط.ت.
- السّهيلي، عبد الرّحمن بن عبد الله: **نتائج الفكر في النّحو**، مكة المكرمة، دار الاعتصام، ط.د، ١٩٨٤م، ت: محمد إبراهيم البناء.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، القاهرة، مطبعة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م، ت: عبد السّلام هارون.
- السّيوطي، جلال الدّين: **الإتقان في علوم القرآن**، ج.٣. الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- السّيوطي، جلال الدّين: **ذيل طبقات الحفاظ**، دار الكتب العلمية، د.ط.ت، ت: زكريا عميرات.
- السّيوطي، جلال الدّين: **طبقات المفسّرين**. ج.١. القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٦م.

- الشّوكاني، محمد بن علي: **فتح القدير**، ج.٣. دمشق، بيروت – دار ابن كثير، دار الكلم الطّيب، ط١، ١٤١٤هـ.
- شيخو، رزق الله بن يوسف: **شعراء النّصرانية**، بيروت، مطبعة الآباء المرسلين، د.ط، ١٨٩٠م.
- صلاح، ماجدة: **العدول الصّرفي في القرآن الكريم**، المجلة الجامعة، ع: ١١، ٢٠٠٩م.
- الطّبري، محمد بن جرير: **جامع البيان**، ج.٥. القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م، ت: أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش.
- طنطاوي، محمد سيد: **التّفسير الوسيط للقرآن الكريم**، ج.١. القاهرة–الفجالة، دار نهضة مصر للطباعة والنّشر، ط١، ١٩٩٨م.
- الظّاهري، يوسف بن تغري: **المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي**، ج.٧. الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط.ت.
- العلوي، المؤيد ب الله يحيى: **الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ج.٢. بيروت، المكتبة العنصرية، ط١، ١٤٣٢هـ.
- غازي، تومان. وكاظم، خالدّ: **التّقديم والتّأخير في محرمات النّكاح في القرآن الكريم**، مجلة كلية التّربية الاساسية، جامعة بابل، ع:١٣، ايلول ٢٠١٣م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **العين**، ج.٢. دار ومكتبة الهلال، د.ط، ت: مهدي المخزومي.
- القرطبي، محمد بن أحمد: **الجامع لأحكام القرآن**، ج.١. القاهرة، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م، ت: إبراهيم البردوني، وإبراهيم إطفيش.
- القشيري، عبد الكريم بن هوازن: **لطائف الإشارات**، ج.١. مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، د.ت، ت: إبراهيم البسيوني.
- القطفي، جمال الدّين علي: **إنباه الرّواة على أنباء النّحاة**، القاهرة، ج.٣. دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م، ت: محمد إبراهيم، ص.٢٨٠.
- الكرماني، محمود بن حمزة: **غرائب التّفسير وعجائب التّأويل**، ج.١. جدة، دار القبلة، د.ط.ت.
- كسار، أحمد قاسم: **التّقديم والتّأخير في سورة البقرة**، المجلة العالمية لبحوث القرآن الكريم، د.م.
- لاشين، عبد الفتاح: **صفاء الكلمة**، دار المريخ، د.ط، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: **التّفسير الوسيط للقرآن الكريم**، ج.١. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١، ١٩٧٣–١٩٩٣م.
- المسدي، عبد السّلام: **الأسلوب والأسلوبية**، ليبيا – تونس، الدّار العربية للكتاب، ط٣، ١٩٥٢م.
- المسيري، منير محمود: **دلالات التّقديم والتّأخير**، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.
- النّسفي، عبد الله بن أحمد: **مدارك التّنزيل**، ج.١. بيروت، دار الكلم الطّيب، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ت: يوسف علي بديوي.
- النّورسي، سعيد: **إشارات الإعجاز**، بغداد، دار الأنباء، ط١، ١٩٨٩م، ت: إحسان قاسم.
- نيا، أمير حسن وآخرون: **جماليات مقتضى الحال ومواضع الخروج عنها في القرآن الكريم التّقديم والتّأخير أنموذجا**، جمهورية إيران الإسلامية، جامعة كاشان، فرع اللّغة العربية وآدابها، د.ط.ت.
- النّيسابوري، نظام الدّين الحسن: **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، ج.١. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ، ت: زكريا عميرات.
- الواحدي، علي بن أحمد: **التّفسير الوسيط للقرآن الكري**م، ج.١. بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

- ويس، أحمد محمد: **الانزياح من منظور الدّراسات الأسلوبية**، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط١، ٢٠٠٥م.
- بن قدامة، عبد الله بن أحمد: **روضة النّاظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**. الرّياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- البخاري، عبد العزيز بن أحمد: **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**. تح: عبد الله محمود محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- المنياوي، محمود بن محمد: **المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول**. مصر، المكتبة الشّاملة، ط٢، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.
- الفراء، محمد بن الحسين: **العدة في أصول الفقه**. تح: أحمد بن علي المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
- الشّيرازي، إبراهيم بن علي: **اللّمع في أصول الفقه**. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٥٨م.
- الشّافعي، محمد بن أحمد: **شرح الورقات في أصول الفقه – المحلي**. تح: حسام الدّين عفانة، فلسطين، جامعة القدس، ط١، ١٤٢٠هـ.